

خرج منه البول او المني او غيرهما على وجه السلس لا يخلوا
 اما ان يمكنه رفعه بالتزويج او التسري او اللد او يوايلا يمكنه
 فان امكنه رفعه بذلك فلم يفعل وجب عليه الوضوء لكي يخلوا
 وان لم يمكنه الرفع فلا يخلوا عن اقسام اربعة لانه تارة هو
 بالازم دايما وتارة يكون ملازمته اكثر وتارة يكون مفرقا
 اكثر وتارة يستويان فان لازم ولم يفرق ولا وضوء
 عليه اذ لا فائدة فيه فلو فرق اكثر وجب الوضوء
 وان لازم اكثر استحب الوضوء فقط الا ان يشق عليه
 وضوءه فلا يستحب واخرى في استحباب الوضوء ان
 استوي لكن الاستحباب في هذه الكس من استحبابه
 في التي قبلها وعطف الاحتياط على ما قبله **فوق**
 بل بما يروي الاولي اسقاط البيا للتصوير **فوق** مع
 وتخفيف البيا هذه هي اللغة الجارية على السنة الفقهية
 وديالا ايضا بكسر اللام مع تشديد البيا وتخفيفه وهو
 ويروي باهمان اللال ففنه اربع لغات ويستوي ال
 والمرأة فيه وهو في المرأة بلة تكون منها عند اللد
 وهو من المرأة اكثر **فوق** بالانفاظ اي قيام الذكر لا حاجة
 لذلك القيد لان القيد الذي مداره نقضه على خروج
 بلة نعتادة سوا حصل انفاظا معها ام لا وامامنا
 بغيرها فحري على حكمه المني الخارج بلة بلة
 وحكمه انه ان لم توجب الوضوء كفي فيه الجبر وان **فوق**
 تعين فيه الماكذ اقل وجب فيه نظرا لما لا يوجب الوضوء
 لا يطلب الجبر ايضا **فوق** وسد احصل بلا عجة **فوق**

الا ان تحمل
 البيا

فيه